والواقع ان توقف هدير الحرب التي لم تستغرق سوى ستة أيام أعقبه، كما يحدث اثر أية حرب، انطلاق دعوات كثيرة الى التسوية، وبروز مشاريع لها أُصدرت عن جهات عديدة في ارجاء مختلفة من المعمورة. وقد شهدت ساحة الامم المتحدة، إنْ في الجمعية العامة أو في مجلس الامن الدولي، نشاطاً كثيفاً ومتصلاً، وعرضت فيها شتّى الافكار حول التسوية المأمولة. وبرز بين ركام الآراء المتداولة رأيان ينطلقان، كلاهما، من الحثّ على التوصل الى التسوية ويختلفان على مضمونها. أحد الرأيين كان هو الرأي السوفياتي الذي تبنّى تسوية قوامها انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في الحرب الاخيرة في مقابل اعتراف العرب بوجود اسرائيل وقبولهم بما يلزم من الترتيبات لتوفير الأمن لهذا الوجود. وثاني الرأيين كان هو الرأي الاميركي الذي أحلّ المطالب الاسرائيلية في المحل الأول من الاعتبار وقبل فكرة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة، لكنه قرنها بضرورة اجراء تعديلات لصالح اسرائيل على الحدود التي كانت قائمة قبل الحرب.

وقد أعلنت م.ت.ف. رأيها في الدعوات الى التسوية، وجاء في بيان أصدرته المنظمة، في ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٦٧، بعد مناقشات متعدّدة المواضيع شهدتها الساحة الفلسطينية، انها «ترفض أي مشروع يستهدف تصفية القضية الفلسطينية»[٨]. وعندما توجهت انزعامات العربية الى الخرطوم لعقد أول قمة عربية بعد الحرب، وهي الرابعة في سلسلة القمم، أعلنت م.ت.ف. مجدداً، رفضها لأية حلول أو تسويات. فعلت المنظمة ذلك، في تلك المرة، بعبارات فيها بعض الالتواء دون ان ينتقص الالتواء من دلالتها على الرفض. وكانت قيادة المنظمة تتعرض، على ما يبدو، لضغوط هائلة، وخصوصاً من قبل مصر، لحملها على تخفيف لهجتها ضد مشاريع التسوية المطروحة للتداول، فأصدرت، في اثناء انعقاد قمة الخرطوم، بياناً جاء فيه ان المنظمة ترفض أية حلول انفرادية، ذلك لأن القضية الفلسطينية قضية عربية مصيرية، ولا يجوز ان تقبل فيها أية حلول سياسية «الّا اذا اتفقت عليها الدول العربية في اجماع كامل مسؤول تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية»[٩]. وكان تحقيق مثل هذا الاجماع متعذراً، آنذاك، لأن سوريا والجزائر وعدداً آخر من الدول العربية، فضلاً عن م.ت.ف. ذاتها، كانت ما تزال ترفض أية تسوية وتصر على التشبث بهدف تحرير فلسطين كاملة. وهذا هو ما جعل اشتراط تحقق الاجماع العربي على التسوية بمثابة الاعلان عن الرفض لها.

وفي قمة الخرطوم، تمّت المصالحة بين زعيمتي المحورين العربيين المتنابذين، الراديكالي والمحافظ، أي مصر والسعودية. وقد أبرم الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، والملك السعودي، فيصل بن عبدالعزيز، هذه المصالحة. وأظهرت المداولات التي شهدتها جلسات المؤتمر وكواليسه ميلاً عربياً غالباً نحو التعامل بايجابية مع مشاريع التسوية التي تطرحها هذه الجهة الدولية أو تلك، دون ان يختفي التشدّد اللفظي كلية. ولم ينفع في الحد من هذا الميل معارضة سوريا (التي قاطعت أعمال المؤتمر) والجزائر له. وفي هذا المؤتمر، خاض الشقيري، من موقعه كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، آخر معاركه الهامة لمقاومة الميل العربي الى التسوية. وقد حاول الرجل ان يدفع المؤتمر نحو صوغ موقف عربي متشدّد. هذه المعركة، حتى مع اقترانها بجهود الدول العربية التي كانت ما تزال متشدّدة، لم تثمر، كثيراً، على الصعيد العملي. أمّا على الصعيد اللفظي، فأثمرت بياناً أُصدر عن المؤتمر، موجهاً الى الرأي العام العربي بهدف تهدئته، وفيه عدد من العبارات ذات الصبغة المتشدّدة[١٠].

ان الاندفاعة نحو التسوية، التي لم يفلح الشقيري ولا دول الرفض العربية في لجمها، فرضتها، في المقام الاول، النتائج الكارثية للحرب، مثلما فرضتها رغبة أطراف عربية عدّة في التخفف من